بتفاضل حتى يكون في بعض الاحيان اعظم يقينا واخلاصا
منه في بعضها فكذلك التصديق والمعرفة بحسب ظهور
البراهين ذكر تقا على ان هذا الفضل خلاف المعروف بين
القوم وان الخلاف حقيقي وقد انقسمت مباحث هذا الفن
ثلاثة اقسام الهيات وهي المسايل المبحوث فيها عن الاله
وبنوات وهي المسايل المبحوث فيها عن النبوة واحوالها
وسمعيات وهي التي لا تتلقى احكامها الا من السمع ولا توخذ
الا من الوحي ولذا اشرع في تفصيل ما اجمله بقوله اولا
فكل من كلف شرعا وجب عليه ان يعرف البيت وبدا من
القسم الاول بما هو الاصل وهو الوجود لان الحكم بوجوب
الواجبات له تعالى واستحالة ما يتنزه عنه وجواز ما يجوز
في حقه فرع عنه فقال اذا اردت معرفة ما يجب له تعالى
فواجب له صفة نفسية هي الوجود الذاتي بمعنى انه وجد
لذاته لا لعلة فلا يقبل العدم لا ازلا ولا ابدا الوجوب افتقار
العالم بكل جزء من اجزائه اليه تعالى وكل من وجب افتقار
العالم اليه لا يكون وجوده الا واجبا لا جايزا والا لزم الدور
او التسلسل والمراد بالصفة النفسية صفة ثبوتية يدل
الوصف بها على نفس الذات دون معنى زايد عليها ككون
الجوهر جوهرا وذاتا وشيا وموجودا وقوله والقدم شروع
في القسم الثاني من الصفات اعني السلبية وهي كل صفة
مدلولها عدم امر لا يليق به سبحانه وليست جزئياتها
منحصرة على الصحيح وعد منها خمسة تبعا لبعضهم لانها
من مهمات امهاتها وقدم منها القدم لابتنا ما بعده عليه

يعني

يعني وواجب له تعالى القدم اي ان يكون وجوده سبحانه غير
مسبوق بعدم اذ القديم ما لا اول له والا لزم افتقاره تعالى
الى محدث ثم محدث لمحدثه وهلم جرا لانعقاد المماثلة بين
الكل وذلك مفض الى التسلسل او الدور وكلاهما محال
فلزومهما كذلك كذا اي كوجوب الوجود والقدم له بقا وهو
الصفة الثانية من الصفات السلبية ومعناه امتناع
لحوق العدم لوجوده سبحانه لانه ما ثبت قدمه استحال
عدمه ووصف البقا بقوله لا يشاب اي لا يخالط بالعدم
ولا يلحقه لتجوز به عن البقا بمعنى مقارنة استمرار الوجود
زمانين فصاعدا لاستحالته عليه تعالى بهذا المعنى لامتناع
دخول الزمان في وجوده تعالى وساير صفاته والصفة
الثالثة من الصفات السلبية الواجبة له تعالى انه لما
ينال العدم مخالف اي مخالفة ذاته وصفاته لكل ما
يقوم به العدم ويجوز عليه من الحوادث سواء في ذلك
الحوادث السابقة كالاعدام الازلية واللاحقة كالنعم الاخروية
والمخالفة لما ذكر عبارة عن سلب الجرمية والعرضية والكلية
والجزئية ولوازمها عنه تعالى وانما وجب له ما ذكر لان الحوادث
اما اجسام واما جواهر واما اعراض والاعراض اما ازمنة
واما امكنة واما جهات واما حدود ونهايات ولا شي منها
بواجب الوجود لما ثبت لها من الحدوث واستحالة القدم
عليها برهان اي دليل هذا الحكم الواجب له تعالى وهو مخالفته
للحوادث القدم اي هو دليل ثبوت القدم له سبحانه لان
كل ما وجب له القدم بالمعنى السابق استحال عليه العدم